

٣٠ أكتوبر ٢٠٢٢

التاريخ :

اشارة :

قرار إداري
رقم (٢٢٢) لسنة 2022م

وكيل الوزارة
بعد الاطلاع على:

- المرسوم بقانون رقم (15/ 1979) في شأن الخدمة المدنية وتعديلاته.
- المرسوم الصادر بتاريخ 1979/4/4 في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته.
- المرسوم رقم 53 لسنة 1998م في شأن اختصاصات وزير الدولة لشئون مجلس الأمة.
- قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (25) لسنة 2006 بشأن شروط شغل الوظائف الإشرافية بالوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة التي تسري بشأنها أحكام قانون ونظام الخدمة المدنية وتعديلاته.
- القرار الوزاري رقم (3) لسنة 2017 بشأن تفويض وكيل الوزارة في بعض اختصاصات الوزير.
- القرار الوزاري رقم (12) لسنة 2021 بشأن نذب الدكتور/احمد براك الهيفي وكيل الوزارة المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات لمباشرة اختصاصات وكيل الوزارة.
- القرار الإداري رقم (55) لسنة 2021 الصادر بتاريخ 2021/4/7 بشأن نذب السيدة/ أمل حمد عيسى الرجيب لشغل وظيفة مراقب للشئون التشريعية بإدارة متابعة الشئون التشريعية.
- موافقة لجنة شئون الموظفين في اجتماعها رقم (2) المنعقد بتاريخ 19 / 4 / 2022 على تثبيت الموظفة المذكورة أدناه في وظيفة مراقب للشئون التشريعية بإدارة متابعة الشئون التشريعية.
- موافقة مراقبي شئون التوظيف رقم (2022/13) المؤرخة 2022/5/10 على تثبيت الموظفة المذكورة في وظيفة مراقب للشئون التشريعية بإدارة متابعة الشئون التشريعية.

قرر

مادة أولى:

تثبت الموظفة / أمل حمد عيسى الرجيب - كويتية الجنسية - (ر.م 264010201243) في وظيفة مراقب للشئون التشريعية بإدارة متابعة الشئون التشريعية.

مادة ثانية :

على جهات الاختصاص تنفيذ هذا القرار، ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره. وينشر في لوحات الإعلان بالوزارة.

وكيل الوزارة

د. عبد الرزاق الهيفي

الوكيل المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات
مكتب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة



قرار إداري
رقم () لسنة 2022م

وكيل الوزارة
بعد الاطلاع على:

- المرسوم بقانون رقم (15 / 1979) في شأن الخدمة المدنية وتعديلاته.
- المرسوم الصادر بتاريخ 1979/4/4 في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته.
- المرسوم رقم 53 لسنة 1998م في شأن اختصاصات وزير الدولة لشئون مجلس الأمة.
- قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (25) لسنة 2006 بشأن شروط شغل الوظائف الإشرافية بالوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة التي تسري بشأنها أحكام قانون ونظام الخدمة المدنية وتعديلاته.
- القرار الوزاري رقم (3) لسنة 2017 بشأن تفويض وكيل الوزارة في بعض اختصاصات الوزير.
- القرار الوزاري رقم (12) لسنة 2021 بشأن ندم الدكتور/احمد براك الهيفي وكيل الوزارة المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات لمباشرة اختصاصات وكيل الوزارة.
- القرار الإداري رقم (55) لسنة 2021 الصادر بتاريخ 2021/4/7 بشأن ندم السيدة/ أمل حمد عيسى الرجيب لشغل وظيفة مراقب للشئون التشريعية بإدارة الشئون التشريعية.
- موافقة لجنة شئون الموظفين في اجتماعها رقم (2) المنعقد بتاريخ 2022 / 4 / 19 على تثبيت الموظفة المذكورة أدناه في وظيفة مراقب للشئون التشريعية بإدارة متابعة الشئون التشريعية.
- موافقة مراقبي شئون التوظيف رقم () المؤرخة / / على تثبيت الموظفة المذكورة في وظيفة مراقب للشئون التشريعية بإدارة متابعة الشئون التشريعية.

قرر

مادة أولى:

تثبت الموظفة / أمل حمد عيسى الرجيب - كويتية الجنسية - (ر.م 264010201243) في وظيفة مراقب للشئون التشريعية بإدارة متابعة الشئون التشريعية.

مادة ثانية:

على جهات الاختصاص تنفيذ هذا القرار، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره. وينشر- في لوحات الإعلان

بالوزارة.

وكيل الوزارة

٢٠٢٢ / ٥ / ١٠

٢٠٢٢ / ١١ / ٣

بعد الاطلاع على مشروع القرار والمخدرات المرفقة مطبوعاً في
بأنه يتفق مع قرار مجلس الخدمة المدنية (٢٠١٧ / ٢٠٠٦) بشأن
سروط اشتراط الوظائف الإشرافية وذلك في حدود الناحية بأفادته
عن حصوله للملكية لا تخفى كفاءة بدرجة ممتازة عام
مع مراعاة ادراج تعميمي الكفاءة المشار
إليهم بالنظم المعمول

نسخ العزيم:
- مكتب وكيل الوزارة
- مكتب الوكيل المساعد لقطاع الشئون الإدارية والمالية.
- إدارة الشئون المالية.
- مكتب التفتيش والتنفيذ.
- إدارة العلاقات العامة والإعلام.
- إدارة متابعة الشئون التشريعية
- قسم شئون الموظفين .
- قسم السجل العام.
- أمانة الشئون الإدارية والمالية/الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
- مراقب شئون التوظيف.

الوزارة
مراقب شئون التوظيف

التاريخ : ٢ ابريل ٢٠٢١

اشارة :

قرار إداري
رقم (٣٣) لسنة 2021م

وكيل الوزارة

- بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم (15 / 1979) في شأن الخدمة المدنية وتعديلاته.
- وعلى المرسوم الصادر بتاريخ 1979/4/4 في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته.
- وعلى المرسوم رقم 53 لسنة 1998م في شأن تحديد اختصاصات وزير الدولة لشئون مجلس الأمة.
- وعلى قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (25) لسنة 2006 بشأن شروط شغل الوظائف الإشرافية بالوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة التي تسري بشأنها أحكام قانون ونظام الخدمة المدنية وتعديلاته.
- وعلى قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (18) لسنة 2011 بشأن قواعد المفاضلة في الترقية بالاختيار.
- وعلى القرار الوزاري رقم (26) لسنة 2019 بشأن البناء التنظيمي لمكتب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة.
- وعلى القرار الوزاري رقم (3) لسنة 2017 بشأن تفويض وكيل الوزارة في بعض الاختصاصات.
- وعلى القرار الوزاري رقم (27) لسنة 2019 بشأن الشروط الاضافية لشغل الوظائف الاشرافية بمكتب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة.
- وعلى القرار الوزاري رقم (4) لسنة 2021 بشأن تكليف الدكتور/ احمد براك الهيفي وكيل الوزارة المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات - بالإضافة إلى عمله - بالقيام بأعمال السيد/وكيل الوزارة اعتبارا من 2021/3/29.
- وبناء على اقتراح لجنة شئون الموظفين بتاريخ 2021/2/23 بنسب السيدة/ أمل حمد عيسى الرجيب -رئيس قسم متابعة الاقتراحات بقوانين - لوظيفة مراقب الشئون التشريعية
- وعلى موافقة مراقبي شئون التوظيف رقم (2021/24) المؤرخة في 2021/4/6 بشأن نذب السيدة/ أمل حمد عيسى الرجيب لشغل وظيفة مراقب الشئون التشريعية بإدارة متابعة الشئون التشريعية

قرر

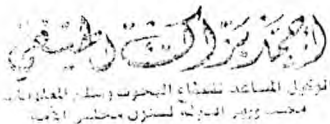
مادة أولى:

تندب السيدة/ أمل حمد عيسى- الرجيب - رئيس قسم متابعة الاقتراحات بقوانين -كويتية الجنسية (ر.م 264010201243) للعمل مراقبا لشئون التشريعية بإدارة متابعة الشئون التشريعية .

مادة ثانية :

على جهات الاختصاص تنفيذ هذا القرار، ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره. وينشر في لوحات الإعلان بالوزارة.

وكيل الوزارة


الوزير المساعد لشؤون البحوث ونظم المعلومات
مكتب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة